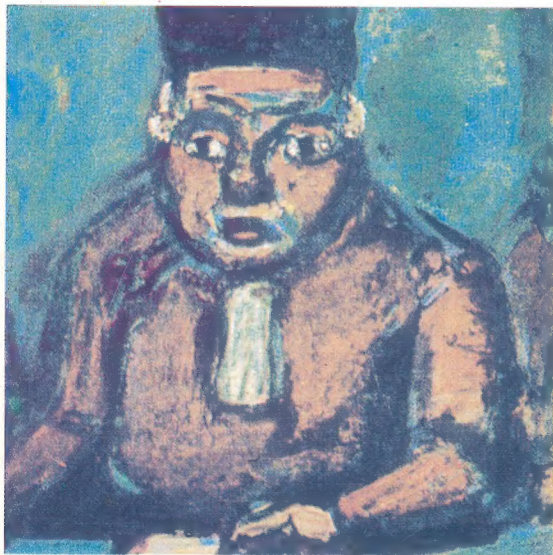


تراث الإنسانية

العقد الاجتماعي

لجان جاك روسو

د. حسن سعفان



الهيئة
المصرية
العامّة
للكتاب

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥

العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي

لجان جاك روسو

د. حسن سعيان



مهرجان القراءة للجميع ٩٥
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(تراث الإنسانية)

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة الحكم المحلي
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ : هيئة الكتاب

الانجاز الطباعي والفنى
محمود الهندى

المشرف العام
د. سمير سرحان

العقد الاجتماعي

لجان جاك روسو

د. حسن سعفان

خطة المقال :

سنبدأ هذا المقال بعرض سريع لحياة روسو ومؤلفاته مع تحليل لبعض هذه المؤلفات لا سيما ما يتصل منها بصلة وثيقة بكتاب العقد الاجتماعي ، وبعد ذلك نعرض للظروف التي أحاطت بتأليف هذا الكتاب وأهميته من الناحية العلمية ، ثم ننتقل الى عرض الأفكار الواردة به في تفصيل ، وسنختم المقال بالكلام عن نظرة العلماء لروسو وتقديرهم لأرائه لا سيما ما ورد منها في كتاب العقد .

١ - حياة روسو ومؤلفاته :

ولد روسو في ٢٨ يوتية سنة ١٧٢١ في جنيف . لأسرة فرنسية كانت قد هاجرت . كما يقول روسو نفسه

فى اعترافاته - فى منتصف القرن السادس عشر من
 فرنسا الى سويسرة . وكان والده أيزاك يشتغل بصناعة
 الساعات وتجارتها ، ولكنه ترك هذه الحرفة فجأة وراح
 يعمل مدرسا للرقص . ثم تزوج ببنت يتيمة كان والدها
 قد توفى وتركها فى سن مبكرة ، فى ظروف قاسية . على
 أن تلك السيدة المسكينة وهى والدته روسو لم تتخلص من
 ظروفها التعسة بزواجها من روسو الوالد ، لأن زوجها
 تركها بعد الزواج ليعمل فى القسطنطينية وكانت تلج على
 زوجها بالعودة ثانية الى الوطن . وعاد الوالد بعد عدة
 مغامرات فاشلة الى جنيف فى أواخر سنة ١٧١١ ، وبعد
 عودته بحوالى عشرة شهور ولد روسو مريضا ضعيفا .
 ولقد دفعت أمه حياتها ثمنا لمولده اذ توفيت بعد عملية
 الوضع ، فبدأت حياته اذن بحادث مؤلم كان على رأس
 سلسلة من الحوادث المؤلمة التى امتلأت بها . وبعد أن
 تعلم مبادئ القراءة والكتابة بدأ يقرأ القصص والروايات
 التى تركتها له والدته فى مكتبتها لخاصة والتى كانت
 شديدة الشغف بقراءتها . وما أن انتهى من قراءة هذه
 الروايات حتى وجه همه لقراءة كثير من المؤلفات الأدبية
 والفلسفية التى وجدها فى مكتبة والده ، والتى كانت
 تضم كثيرا من مؤلفات عدد كبير من المؤلفين اليونان
 والرومان والفرنسيين . وفى سنة ١٧٢٠ ترك الوالد جنيف
 بعد أن عهد بابنه الى خاله ، الذى عهد به بدوره الى الراعى
 لامبرسييه Lambercier مع ابنه برنار ، ولكن روسو لم

يستمر هنا كثيرا وعاد الى خاله في جنيف عاش متعطلا
طيلة ثلاث سنوات كاملة ، تم اشتغل مساعدا للكاتب
احدى المحاكم ولكنه طرد بعد وقت قصير بسبب غبائه
الشديد وأخيرا أرسل سنة ١٧٢٦ ليمن عند أحد
المصورين وهنا أصبح - كما يقول في « الاعترافات »
التي سجل فيها تاريخ حياته بصراحة - شخصا لا ضابط
لسلوكة ، كاذبا بل ولصا . وفي سنة ١٧٢٨ ترك جنيف
الى انسى في فرنسا ، حيث ألحقته إحدى السيدات بملجأ
دينى طليانى بمدينة تورينو وهناك نجده يغير مذهبه
الدينى فيتحول من المذهب البروتستانتى الى المذهب
الكاثوليكي . ومن سنة ١٧٢٩ الى سنة ١٧٤٠ كان روسو
يرتحل من بلد لآخر فى فرنسا وسويسرة ، الى أن اشتغل
سنة ١٧٤٠ مدرسا خاصا لأولاد مابلى de Mably
الأديب والفيلسوف الفرنسى الشهير ، فى ليون . وفى
سنة ١٧٤١ سافر روسو الى باريس وتقدم سنة ١٧٤٢
بمشروعه عن التسجيل الموسيقى للمجمع الفرنسى للعلوم،
وذهب بعد ذلك الى مدينة البندقية حيث عمل أميناً لسفير
فرنسا فى البندقية ، وبدأ يتصل بكبار الشخصيات الأدبية
بعد ذلك ولا سيما فولتير . وفى سنة ١٧٤٦ عاش مع
الآنسة لوفاسير Le Vasseur معيشة الأزواج بلا عقد
لربط بينهما وأنجب فيما بعد من هذه العلاقة غير المشروعة
عدة أطفال . وفى سنة ١٧٥٠ قدم الى مجمع (أكاديمية)
ديجون خطابه عن العلون والفنون Discours sur les sciences

et les arts ولقد أجاز المجمع هذا الخطاب بعد مناقشات
 حامية النوطيس ، وفي هذا الخطاب يناقش المؤلف أثر تقدم
 العلوم والفنون على أخلاق الأفراد . ثم كتب سنة ١٧٥٢
 أوبرا هزلية بعنوان « منجم القرية » ، وملهسة بعنوان
 « نرجس » Narcisse . ثم عاد الى جنيف سنة ١٧٥٤
 وتحول عن الكاثوليكية الى البروتستانتية (مذهب كالفان)
 كما استعاد صفة المواطن لمدينة جنيف بعد أن كان قد فقد
 منذ مدة . وأخرج في سنة ١٧٥٥ مؤلفه الشهير عن أصل
 التفاوت ونشأته بين الناس « Discours sur l'origine et la
 fondation de l'inégalité parmi les hommes »

وهو يحاول في هذا الخطاب الوصول الى صفات « الانسان
 الطبيعي » أو الانسان الأول قبل أن يتحضر وتعلمفه
 الحضارة والمجتمع بصفتها معقدة أدت الى اخفاء ملامحه
 الأصيلة واشقاقه . مبينا كيف أن الناس كانوا في حالة
 الطبيعة متساوين ولكن المجتمع والحضارة هما اللذان
 أديا الى ما نرى بينهم من فوارق . والواقع أن روسو
 يحمل في هذا الخطاب والخطاب الذي قدمه لجامعة ديجون عن
 تقدم العلوم ، على الحضارة مدعيا أن الحضارة فاسدة وأن
 التقدم الحضارى هو أساس ما تعانيه البشرية من شرور
 وآثام ثم ينصح بضرورة الرجوع « الى حالة الطبيعة » التي
 تؤدي وحدها بالانسان الى السعادة . وفي خطابه عن أصل
 التفاوت بين الناس يتوسع في هذه الفكرة ، اذ يقوم
 بدراسة الانسان في مرحلة الطبيعة état de nature

أى فى مرحلة سابقة على تكوين المجتمع الانسانى وهى
مرحلة كان الانسان يعيش فيها حراً من كل قيد ، فيما
يرى روسو . وكان يعيش معيشة طبيعية . ثم يتساءل عن
الظروف التى أدت بالانسان بالانتقال من هذه الحياة
الطبيعية الى حياة اجتماعية كبنته بالسلاسل والأغلال
وطمست صفاته الطبيعية الأصلية لى تخلع عليه صفات
اجتماعية مصطنعة زائفة أفسدت حياته . ويجيب روسو
على ذلك قائلاً ان بعض الظروف الخارجية قد اضطرت
أفراد الانسان الى المعيشة سوياً بشكل عابر أولاً ، ثم بدأ
هؤلاء الأفراد يتعودون بعد ذلك على تلك المعيشة ، وأخيراً
كونوا جماعات بشرية ظهر فيها على الفور أشخاص نصبوا
من انفسهم سادة على غيرهم لا لسبب آخر الا لأنهم أقوى
من غيرهم . وبذلك ولدت المجتمعات البشرية قائمة على
التفرقة بين الناس . يولد فيها الناس أحراراً ولكنهم
سرعان ما يتحولون الى قطيع من العبيد يأمرون بأوامر
بسادة هذه المجتمعات .

ولقد فقد الانسان بانتقاله من حالة الطبيعة الى الحالة
الاجتماعية أمن شئ لديه وهو حريته ، كما فقد معها كل
ما كان يتمتع به فى حياته الطبيعية وأصبح يعيش فى
حال من البؤس والشقاء . ولكن كيف السبيل الى تخليص
الانسان من هذه العبودية التى ضربتها عليها الحياة
الاجتماعية . ومن البؤس أو الشقاء الذى يعيش فيه ؟

هنا يقترح روسو فى خطابه عن تقدم العلوم الرجوع الى حالة الطبيعة ، غير أن هذا الحل بدا له مستحيلا لأن الانسان أصبح متعلقا بالحياة الاجتماعية بشكل يجعله غير مستعد اطلاقا للقتال عنها ، اذ أن الحياة الاجتماعية أصبحت بالنسبة اليه بمثابة « طبيعة ثانية » لا يستطيع أن يستبدل بها غيرها . ومن هنا يبدو الحل الثانى لهذه المشكلة وهو يقوم على اصلاح الحياة الاجتماعية اصلاحا من شأنه أن يؤدى بالانسان الى التمتع بالميزات الطبيعية التى كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة والتى فقدوها الى الأبد . ولكن هل من الممكن تحقيق هذا الحل ؟ ويجيب روسو على هذا السؤال فى كتابه عن العقد الاجتماعى . فكتاب العقد الاجتماعى ليس الا محاولة لاصلاح الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع حتى يستطيع الانسان أن يسترجع كل أو بعض الميزات التى كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة . ولكن فى حالة استحالة استرجاع مثل هذه الميزات يمكن اعتبار كتاب العقد الاجتماعى محاولة لايجاد اصلاحات اجتماعية من شأنها أن توفر للانسان الاجتماعى ما يعادل ما فقدته من ميزات ، كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة ، أو ما يعوضه عن فقدانه لتلك الميزات .

ولقد أثار خطاب روسو حنى السلطات الحاكمة عليه ، وزاد هذا الحنى عندما ألفت قصة اليز الجديدة Nouvelle Héloïse سنة ١٧٦١ وهى الأخرى تطرى

حالة الطبيعة وعشيق كل ما هو طبيعي غير متكلف ولا مصطنع ، ثم كتابه « اميل » سنة ١٧٦٢ وهو قصة يعرض فيها آراءه فى التربية وينقد قواعد التربية السائدة ويوصى بقواعد من شأنها تنشئة الأفراد وفق « مبادئ الطبيعة » . وهو فى هاتين القصتين ينقد المجتمع وما فيه من رياء واصطناع وبعده عن الحالة الطبيعية .

وما أن صدر كتابه عن العقد الاجتماعى Du contrat social سنة ١٧٦٢ حتى قررت السلطات الحاكمة القبض عليه بتهمة اثارة الخواطر ضد نظم الحكم والقوانين والعادات والتقاليد المستقرة ، مما أدى به الى الفرار من فرنسا الى سويسرة . ولكنه طرد بعد ذلك من سويسرة وعاد الى فرنسا بعد عدة سنوات . وفى سنة ١٧٦٦ زار لندن وقابل هيوم ، ثم رجع الى فرنسا حيث قام بتأليف قاموس عن الموسيقى سنة ١٧٦٧ وقضى عدة سنوات فى الترحال من بلد لآخر . ولقد قام سنة ١٧٧٢ فى باريس بتأليف كتابه « ملحوظات عن حكومة بولونيا » ضمنه كثيرا من آرائه لاصلاح نظام الحكم فى تلك الدولة ، كما اتم فى تلك السنة كتاب الاعترافات Confessions الذى ضمنه تاريخ حياته والذى طبع بعد وفاته . كما بدأ فى

نفس تلك السنة كتابة مؤلفه « أجلام أو تأملات مشاء وحيد »
«Rèveries d'un promeneur solitaire»

ولقد توفي روسو فى ٢ من يولييه سنة ١٧٧٨ أى
قبل قيام الثورة الفرنسية بأحدى عشرة سنة ، فلم يعش
اذن ليرى الثورة التى كانت مؤلفاته من بين الكتابات الهامة
التي أدت الى اشعالها .

وبجانب المؤلفات التى ذكرناها ترك روسو عددا
لا يحصى من الرسائل ينقله فيها النظم التى كانت سائدة
فى عصره وذلك كرسائله الى دالمير التى ينقله فيها المسرح ،
ورسائله عن تشريع كورسيكا ، ورسائله الى كريستوف
دى بومون التى يرد فيها على اتهام السلطات له بسبب
كتاب « اميل » . . . يضاف الى ذلك « محاوراته » . ولقد
كانت معظم الدول الأوروبية تنظر الى مؤلفات روسو نظرة
خوف لأن حكم الطغيان كان ينتشر فى كل دولة وفى كل
مكان من القارة الأوروبية لذلك كانت كتبه تصادر وتحرق
ويحكم على صاحبها بأحكام قاسية .

٢ - كيف ألف روسو كتاب العقد الاجتماعى ؟

عند كتابة العقد أهم مؤلفات روسو ، اذ كان ثمرة
لتفكير عميق . . . من مؤلف ، سلخ فيه أكثر من

عشر سنوات . ذلك أن العقد الاجتماعي ليس في الحقيقة
 إلا جزءاً من كتاب آخر ضخيم كان روسو يزمع إخراجه لولا
 أن الوقت لم يسمح له فاقصر على إخراج العقد ليحل محل
 ذلك الكتاب . ويؤكد ذلك قول روسو في اعترافاته سنة
 ١٧٥٦ « إن من بين الكتب المختلفة التي كنت أشتغل في
 إعدادها ، كتاباً كنت أفكر فيه منذ زمن طويل ، وأشغل
 نفسي به في شغف كبير ، وكنت أريد أن أقضى في إعداد
 كل حياتي ، كما كنت أعتقد أنه سيتوج شهرتي ، وذلك
 هو كتاب النظم السياسية . ولقد راودتني فكرة ذلك
 الكتاب منذ ثلاثة عشر عاماً ، إذ عندما كنت في البندقية
 سنحت لي الفرصة لمعرفة أخطاء حكومة ذلك البلد التي
 تفخر بحكمها (١) » . كان روسو إذن يزمع تأليف كتاب
 ضخيم عن النظم السياسية على غرار كتاب روح القوانين
 لمونتسكيو يجمع فيه إلى جانب الدراسات النظرية
 والفلسفية مشاهداته وملاحظاته عن نظم الحكم في البلاد
 المختلفة التي زارها مضيفاً إلى كل ذلك تجاربه وخبراته .
 غير أن روسو وجد نفسه سنة ١٧٦١ أمام مشروع ضخيم
 قد لا تكفي سنوات حياته الباقية لتحقيقه ففضل إخراج
 الجزء الذي كتبه من كتاب النظم السياسية تحت عنوان
 « في العقد الاجتماعي » سنة ١٧٦٢ ، مقتصرًا على ما سبق
 أن أبداه من آراء في كتبه السابقة . على أن إخراج كتاب

(١) « اعترافات » ٢ - ٩ ، ١٧٥٦ : ٤ .

العقد لم يكن سهلاً إذ استدعى ذلك أن يعيد المؤلف إلى جمع بعض الأجزاء التي ترتبط بعضها ببعض في كتاب النظم ، بحيث تدور كلها حول فكرة مركزة واحدة ، مع اتلاف الأجزاء الأخرى . « وعلى ذلك لما كنت قد عدلت عن اخراج هذا المؤلف ، فقد صممت على اختيار ما يمكن فصله منه ، وعلى حرق الأجزاء الباقية . ولما بدأت العمل في هذا الكتاب بنشاط ، بدون أن أتوقف عن تأليف كتاب اميل في نفس الوقت ، استطعت أن أنتهي من كتاب العقد في مدة أقل من عامين (٢) ، وهو في هذا الكتاب يرد - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - على السؤال التي طالما أثاره في مؤلفاته السابقة وهو : كيف السبيل إلى تخلص الإنسان من الشرور التي جرها عليه انتقاله من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية . فكتاب العقد الاجتماعي أبعد عن أن يكون غير متناسق مع مؤلفاته السابقة كما ظن ذلك بعض المؤلفين مثل جروتويزن (٣) الذي نعت روسو بازدواج المثالية ، إذ يتخذ نوعين متناقضين من المثاليات ، نوعاً يمكن أن نستخلص من اميل والوزير الجديد ، ثم على وجه الخصوص من خطابه عن تقدم العلوم والفنون وأصل التفاوت بين الناس ، ثم نوعاً آخر يقف من النوع الأول موقف النقيض ، وهو الذي يمكن استخلاصه من كتاب

(٢) اعترافات (٢ - ١٠ - [١٧٥٩]) .

B. Groethuyesen . J. J. Rousseau, Paris 1949. (٢)

ملحوظات عن حكومة بولونيا ومن رسالته عن تشريع
كورسيكا ثم على وجه الخصوص من كتاب العقد الاجتماعي .

والنوع الأول من المثاليات يقوم على مناداة روسو
بالرجوع الى حالة الطبيعة التي كان الانسان يعيش فيها
معزولا حرا طليقا من كل قيد ينهى ملكاته بنفسه عن
طريق كتاب الطبيعة الكبير . ان حالة الطبيعة التي ينادى
بها روسو ترد النفس الانسانية فيما يرى جروتويزن الى
« أولى وأبسط عملياتها » ، وعى نفس لا تعرف الغش
ولا الخداع ولا الخيلاء ولا الظلم . . ولا غير ذلك من
الصفات التي غرستها فيها الحياة الاجتماعية ، لأن الانسان
خير بطبيعته والمجتمع هو الذي يفسده . أما النوع الثاني
من المثاليات فهو ما نادى به روسو في العقد الاجتماعي وهو
الرجل الاجتماعي ، أو المواطن الفاضل . فالرجل الطبيعي
والرجل الاجتماعي مثلان نادى بهما روسو كمثالين للحياة
ولكنهما متباعدان الواحد عن الآخر ، فالرجل الأول
يعيش في نفسه ولنفسه متتبعا طبيعته الخيرة ، متجاهلا
الرأى العام والعادات والتقاليد ، بينما الثاني بالعكس
يعيش لوطنه ومجتمعه خاضعا للرأى العام مقدسا العقل
الجمعي .

ويعمل هؤلاء المؤلفون هذا التناقض الذي يزعمونه
فى مثاليات روسو بأن حياته التي كانت مليئة بالمآسى هي

التي أملت عليه هذا التناقض أو أدت به اليه بشكل لم يستطع التخلص منه . فهو وقد ولد بائسا محتاجا ، فقيرا مريض الجسم والنفس معا تصور حياة يفر اليها من واقعه المؤلم ، حياة خيالية يحقق فيها ما لم يستطع أن يحققه في حياته الواقعية . ولكن روسو مع ذلك لم يستطع أن يتجاهل الحياة الاجتماعية التي يعيش في كنفها والتي تفرغ سمعه صباحا ومساء فتمنى - وقد يؤس من تحقيق حلمه وخياله - لو عاش كمواطن فاضل في مجتمع فاضل ومن هنا أتى مثاله الثاني الذي يناقض مثاله الأول .

ويقابل هذا الرأي رأي آخر يرى بالعكس في فكر روسو فكرا متماسك الأجزاء متماسك الأفكار وينزع من هذا الرأي جوستاف لانسون (٤) وهو رأى سبق أن عرضناه وهو يتلخص في أن روسو يود لو استطلاع الانهزام الرجوع الى المثال الطبيعي ، ولكنه لما وجد ذلك مستحيلا نادى ببديل عن هذا المثال الطبيعي وهو اصلاح الحياة الاجتماعية حتى يجد فيها الانسان بعض ما فقده من ميزات بالتقاله من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية .

Gustave Landon : « L'unité de la pensée de J. J. Rousseau » (Annales de la Société de J.J. Rousseau, Paris, 1912).

٣ - فكرة العقد الاجتماعي :

وإذا بحثنا في مدى أصالة روسو في كتاب العقد الاجتماعي لوجدنا أن فكرة وجود اتفاق أو عقد بين الحاكم والأفراد أو بين الأفراد بعضهم بعض على الخضوع لنوع معين من نظم الحكم فكرة قديمة ، فيذهب كونفشيوس الفيلسوف والحكيم الصينى (٥٥١ - ٤٤٩) ق.م الى أن الحاكم مفوض من الله على الأرض ليحكم وفق عقد يحدد نصوص هذا التفويض . والطاعة واجبة للحاكم طالما احترام نصوص هذا العقد والا فالأفراد لهم كل الحق فى الثورة ضده إذا حاد عن هذه النصوص . وفى نفس العصر الذى عاش فيه كونفشيوس نجد أتباع موتسى Motze وهو من الفلاسفة الصينيين البارزين يضعون كأساس للعلاقات الاجتماعية بين الأفسراد عقدا أبرم بينهم فى العصور السحيقة ، وعلى كل فرد احترام هذا العقد . وفى عصر أفلاطون بنى كثير من السوفسطائيين الدولة على أساس تعاقدى ، اذ نجد جلوكون فى جمهورية أفلاطون يتحدث عن رأى الشائع الذى يذهب الى أن الأفراد قد عقدوا فيما بينهم عقدا يبتعه كل منهم بمقتضاه عن الظلم ، ولقد اعتنق هذا الرأى كثير من الأبيقوريين . وفى العالم الرومانى يذهب كارتيداس الى أن الناس كانوا يعيشون قديما بلا قانون وكان كل منهم يعتدى على الآخر مما أدى الى انتشار القلق والخوف ولذلك أبرموا عقدا فيما بينهم

يخضعون وفقه لنظام يختارونه . ثم يأتي سنكلا (٣ ق ٠ م ٦٥ م) فيؤكد هذه الفكرة اذ يذهب الى أن الانسان كان في المبدأ يعيش في عصر ذهبي لا يخضع فيه لاية سلطة الا سلطة عقله ، وكان الناس متساوين اذ لم تكن الملكية الفردية قد عرفت بعد ، ولكن لظروف ما ظهر مبدأ الملكية الفردية ففضى على العصر الذهبي للانسانية اذ عمد الأفراد الى تدمير الملكية الجمعية وأصبحوا مشبعين بشهوة الجري وراء الثروة والجاه . ومن ثم نشأت ضرورة انشاء نظم اجتماعية سياسية لكي تحل من شهوات الانسان واعتداء الناس بعضهم على بعض . ولقد اهتم الآباء المسيحيون الأوائل بهذه الفكرة لأنهم وجدوا فيها تفسيراً للكتاب المقدس ، فالعصر الذهبي الذي أشار اليه سننيكا ليس الا العصر الذي كان يعيش فيه آدم وحواء في الجنة قبل السقوط على الأرض بسبب الخطيئة التي ارتكبها ، أما القوانين ونظم الحكم والملكية الفردية . . فهي كلها نظم تعد في ذاتها « شراً ضرورياً » لكبح جماح شهوات بني الانسان وللتكفير عن الخطيئة الأولى التي ارتكبها آدم . وفي مطلع العصور الحديثة زادت أهمية نظرية العقد الاجتماعي وذلك نظراً لانتشار الجمعيات الحرة والطوائف

«Contribution to the History of Social Theory»
Political Science Quarterly, 1891.

الدينية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة ، وهي كلها جمعيات تعاقدية أى تقوم على عقد يحدد اختصاصاتها ومجال عملها ، ولما كانت الدولة بمعنى من معانيها على الأقل ليست الا هيئة ذات اختصاصات معينة فقد كان من الطبيعي أن يلجأ كثير من المؤلفين الى تصويرها على أساس تعاقدى . ثم ان التجارة والصناعة قد انتشرت في مطلع العصور الحديثة وهي تقوم على عقود قانونية مبرمة بين الأفراد والشركات والبنوك وتؤكد أهمية العقد في دائرة النشاط الاقتصادي ، ولقد كان لهذه الحال أثرها المباشر على المفكرين السياسيين والاجتماعيين . في محاولتهم ايجاد تفسير معقول لخضوع الأفراد لسلطة الدولة . وهذا هو تحليل كل من د . ج . رتش Richie وفيرانكلين جدينجر Giddings (٥) ويذهب كارليل الى أن فكرة « الميثاق الحكومي » كانت تسود السواد الأعظم من مفكرى العصور الوسطى لأن الحاكم كان في رأيهم ممثلاً للاله على الأرض ، يتولى سلطانه وفق ميثاق خاص . أما الاهتمام بفكرة العقد في بدء العصور الحديثة فكانه استمراراً لتلك المعركة التي ثارت في العصور الوسطى المتأخرة حول سلطة الملك ومداه . ولكن ثمة سبب يبدو في رأينا فاصلاً في الموضوع . ذلك أن الكنيسة كانت طوال العصور الوسطى تظن على سلطة الملوك وحدثت طوال تلك العصور معارك فلسفية بل وعسكرية بين انصار كل من الفريقين الى أن قضى على سلطة

الكنيسة في بدء العصور الحديثة بعوامل النهضة والاصلاح
الدينى وبدأت تظهر القوميات الأوروبية الحديثة ، وبدأ
الملوك يمارسون سلطانهم بعنف وقسوة بسبب تلك
العقدة التى تكونت لديهم بسبب طغيان الكنيسة عليهم
طوال العصور الوسطى فانتشرت الدكتاتورية وانتشر
حكم الطغيان فى كثير من القارة الأوروبية فى اسبانيا
وفى فرنسا وفى إنجلترا وفى هولندا وفى المدن الإيطالية
التي كانت تتبع بعضها النظام الملكى . . فى كل مكان .
وكان القانون يحمى هؤلاء الملوك من كل نقد ويعفيهم من
اية مسئولية . ولقد أدت هذه القسوة الى وضع سلطة
الملوك على بساط البحث ولا سيما مسألة الحق الإلهى
للملوك ، ولم يجد المؤلفون أسلم ولا أكثر أمانا من عرض
هذه المسألة وأشبهائها فى صورة قصة خيالية يعبرون فيها
عما يجيش فى صدورهم من نقد لهذا الطغيان ويرسون
الصورة التى يفتقدونها فى واقعهم . ولقد استخدم المؤلفون
نظرية العقدة لتوجيه نظر الملوك العظماة الى أنهم ليسوا من
عنصر يعلو على عنصر البشر وأنهم يحكمون وفق قواعد
متفق عليها منذ الأزل وأن عليهم أن يخضعوا لهذه القواعد
كشرط أساسى لطاعة الأفراد لهم لأن العقلة الكامل يحمل
دائما التزامات متقابلة ، فعقد البيع مثلا يفرض على
المشتري أن يدفع الثمن وعلى البائع تسليم الشئ المباع
فاذا نقض أحدهما التزامه ولم يوف به كان الآخر فى حل
من نقض التزامه . فنظرية العقدة هى أتم صورة قانونية

وفلسفية يستطيع عن طريقها الفيلسوف أو السياسى أن يهدم النظرية التقليدية التى سادت منذ العصور القديمة من أن الملك فوق القانون أو أنه متحلل من كل قانون *Legibus Solutus* وان كان بعض المؤلفين قد استخدمها بالعكس فى تثبيت الطغيان .

لكل هذه الأسباب انتشرت اذن نظرية العقد على نسان عدد لا يحصى من المؤلفين فى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة من أمثال مارسيلودى هادوا وجيوم دوكان ونيقولا دي كوزا ثم على وجه الخصوص ديناس سلفيوس (١٤٠٥ - ١٤٦٤) الذى عرض فكرة «العقد فى كتابه » فى مصدر السلطة الرومانية وضمائها *De ortu et auctoritate imperii romani* حيث فرق بين العقد الاجتماعى والعقد السياسى ، فالأفراد فى المبدأ كانوا يعيشون على الطبيعة وكانت علاقاتهم قائمة على الحروب مما اضطرهم الى انشاء نظم اجتماعية تنظم علاقاتهم بعضهم ببعض داخل نطاق «عقد اجتماعى» أبرم بينهم ، ثم وجدوا بعد ذلك الأبد من انشاء حكومة لكى تقوم بالسهر على هذه النظم ، وتمت هذه الخطوة داخل نطاق «عقد حكومى أو سياسى» . ثم عرض هوكر H. Hooker (١٥٥٢ - من رجال الدين المسيحي الانجليز هذه النظرية فى كثير من التفصيل فى كتابه «قوانين السياسة الكنسية» وكذلك فرانسيسكو سوارث Suarsz وخوان ماريانا

(١٥٣٦ - ١٦٢٥) . وغيرهم . وأخيراً نصمّل إلى كبار مؤلفي المذهب النعساندي المحدثين وهم الذين تأثروا بهم روسو مباشرة . ففي القرن السابع عشر وجدت فكرة العقد عند هوبس وبوصويه وجروسيوس واسينوزا ولوق . فذهب هوبس مثلاً في كتاب التينين أو Leviathan إلى أن الملك يحكم وفق عقد لا رجوع فيه تنازل الأفراد بمقتضاه لنملك عن كل حق لهم . فقد عاش الإنسان في المبدأ في حالة الطبيعة التي كانت « حرباً لكل إنسان ضد كل إنسان » ، أي كانت تقوم على القوة والاعتداء ، ولكن الإنسان وجد أن مصلحته وضع حد لهذه الحال والوصول إلى حال يسودها السلام الدائم بين الناس فتنازل عن قسط من قوته على شرط أن يفعل الآخرون بالمثل ، وعلى ذلك نشأ بين الناس عقد مبدئي قائم على خوف الناس بعضهم من بعض وعلى أساس أن هذا العقد سيحقق لهم ميزات تفوق ما يتمتعون به في حالة الطبيعة . ولكي تسود السلم بشكل أكثر استقراراً لجأ الناس إلى إضافة عقد جديد إلى العقد الأول ، عينوا بمقتضاه ممثلاً أو نائباً عنهم يقوم بتطبيق العقد الأول ، وهذا الممثل هو الحاكم الذي جمع في يده كل ما كان يتمتع به كل شخص في حالة الطبيعة من قوة أو سلطة . وأصبح الحاكم منذ تلك اللحظة ذا سلطان كامل على الأفراد لأنهم قد تنازلوا طواعية لمصلحتهم عن كل حق لهم ، وعلى ذلك فطغيان الحاكم شيء مشروع فالعدل ما يراه عدلاً ، والدولة ممثلة في الملك لها

كل الحقوق وهي بمثابة روح لهذا الجسم الضخم وهو الشعب وهي أشبه سئ بذلك العملاق المخيف الغريب الذي أطلق عليه الكتاب المقدس اسم اللويتان .

ومن هنا نجد كيف استغل هوبس نظرية العقد في تبرير طغيان الحكام في القرون السابع عشر ولا سيما أسرة ستيوارت في انجلترا . ويذهب بنوا اسبنوزا سنة ١٦٧٠ في رسالتيه السياسية ، والدينية السياسية الى رأى مشابه لرأى هوبس مع تخفيف من حدة الحكم المطلق فالأفراد بعد العقد لم يفقدوا كل حقوقهم - كما ادعى هوبس - بل بقى لهم أن يتمتعوا بحريتهم في التفكير وفي التعبير عن آرائهم . وهنا نجد أن الملك ليس مطلق التصرف كما هي الحال عند هوبز . ولكن للأفراد أن يثوروا على الطغيان بوصف أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لضمان حريتهم . وفي كتاب « الحكومة المدنية » يقف جون لوك سنة ١٦٩٠ موقفا يخالف موقف هوبس على خط مستقيم . فهو يذهب الى أن حالة الطبيعة لم تكن أبدا حالة حرب . ولم يكن أساسها تحكيم الغرائز ، بل كانت حالة يعيش فيها الانسان حرا ويتصرف على أساس عقله كان من شأنه أن يخفف من آثار الحرية المطلقة . غير أن حالة الطبيعة لم تكن تخلو من متاعب اذ كانت حالة تسيطر عليها أحيانا المخاوف والاضطراب بسبب فساد بعض الأفراد وكان يعوزها ثلاثة أشياء : قانون مستقر واضح ، قاض عادل يحكم بين

الأفراد وأخيرا قوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون ، ولذلك
وضّح الأفراد جدا لحالة الطبيعة وكونوا الحياة المدنية
وفق عقد أبرم بينهم .

والحاكم فى هذا العقد أو الملك ليس الا مجرد حكم
بين الأفراد فهو لا يتمتع بحقوق تعلو على حقوق الأفراد
الذين يستطيعون باستمرار استخدام حقوقهم الطبيعية
ضده . فالثورة على الملك الطاغى حق مشروع للأفراد لأنه
فى هذه الحالة يكون قد أخل بشروط العقد وجعلهم فى
حل هم الآخرين من الارتباط به .

ولقد تأثر روسو - كما سنرى - بفلسفة لوق ،
وهو يقول فى إحدى رسائله « ان لوق على وجه الخصوص
قد عالج الموضوعات بنفس المبادئ التى سرت عليها » (٦) .

أما فى القرن الثامن عشر فيبدو أن نظرية العقد
كانت قد أصبحت من الذبوع والبروضوح بحيث كان
المؤلفون يعتبرونها حقيقية واقعة لم تعد تستلزم افراد

(٦) رسائل الجبل (الرسالة السادسة) .

مؤلف لها ولذلك لا نكاد نجد في ذلك القرن الا كتاب روسو وان كان هذا القرن قد عرف كثيرا من المؤلفات السياسية الهامة مثل كتاب « روح القوانين » لمنسكيو سنة ١٧٤٨ الذي تأثر به روسو كثيرا الى جانب تأثره بكتاب مواطن له من جنيف وهو بيرلاماكي Burlamaqui الذي ألف سنة ١٧٥١ « مبادئ القانون السياسي » ، وهو مؤلف كان له أثر ملموس على تفكيره .

تلك هي حياة جان جاك روسو ، ومؤلفاته والأصول التاريخية لفكرة العقد الاجتماعي ، ولنتقل الآن الى دراسة كتاب العقد الاجتماعي وما ورد به من نظريات ومبادئ .

٤ - محتويات كتاب العقد :

ينقسم كتاب العقد الاجتماعي الى أربعة أجزاء تحمل العناوين الآتية على التوالي :

١ - في الميثاق الاجتماعي • Du Pacts Social

٢ - في السلطان • De la Souveraineté

٣ - في الحكومة • Du Gouvernement

٤ - فى كيف تسير الأمور فى المدينة (الفاضلة) Du Fonctionnement d'une Cité

وكل جزء من هذه الأجزاء مقسم الى عدد من الفصول

وسنتناول هذه الأجزاء الأربعة بالترتيب :

الجزء الأول : فى الميثاق الاجتماعى :

يقول روسو فى مقدمة هذا الجزء انه سيمحاول
البحث عن الأساس البشرى للنظام المدنى ، أى سيمحاول
البحث عن الأساس الذى نركز عليه سلطة الدولة وطاعة
الأفراد لها . ثم يقول فى الفصل الأول من هذا الجزء « ان
الانسان يولد حر ولكنه مكبل بالأغلال فى كل مكان » .
فكيف اذن انتقل الانسان من الحرية التى ولد فيها الى
حالة من العبودية تسيطر عليه ويخضع فيها لسلطان
يستبدله ويتحكم فى مصيره ، وعلى أى أساس حدث ذلك ؟
- لا يمكن أن يكون القانون الطبيعى أساس هذا
الاستعباد (٧) . ذلك أن الأسرة وهى أقدم مجتمع فى
العالم ، هى المجتمع الطبيعى بين صور المجتمعات البشرية .
فى هذا المجتمع الطبيعى لا يخضع الأولاد للأب والأم

(٧) الفصل الثانى .

لا طالما كانوا في حاجة الى رعايتهما والمحافظة على حياتهم ،
 غاذا كبروا ولم يعودوا بحاجة الى الأب والام أصبحوا أحرارا
 مستقلين مثلها الا اذا استمروا خاضعين لهما عن طواعية
 وبشكل غير طبيعي . والأسرة ليست الا النموذج الأول
 للمجتمع السياسي فالسلطان يمثل الأب والشعب يمثل
 الأولاد والكل لما كانوا أحرارا متساوين لا يمكن أن يتنازلوا
 عن حريتهم الا لصالحهم ولما يكون من شأنه أن يحافظ على
 حياتهم وبقائهم ، لأن القانون الطبيعي الأول للانسان هو
 أن يسهر على المحافظة على نفسه وعن يقائه . فالسلطان
 الذي يحكم الأفراد وفق مصلحته بعيدا عن مصالحهم ،
 ليس لحكمه أى سند من القانون الطبيعي ، بل ان حكمه
 هذا ضد القانون الطبيعي على خط مستقيم . ولكن اذا لم
 يكن القانون الطبيعي هو الأساس ربما يكون قانون
 الأقوى هو أساس هذه الحال . ولكن « أقوى انسان
 لن يكون أبدا » القوة بحيث يستمر دائما سيدا ، ما لم
 يحول قوته الى حق وطاعته الى واجب . ولكن القوة
 الجسمية لا يمكن أن تكون أساسا بحال من الأحوال للحق
 لأن القوة تعنى القدرة الجسمية فاذا خضع لشخص قوى
 من البدنية فان خضوعهم سيكون عملا اقتضته الضرورة
 ولن يكون عملا طوعيا ، وإن تؤدي القوة الى خلق حق لأن
 من صفات الحق أن يطاع صاحبه عن واجب وليس عن
 خوف ، وما أشبه الحاكم الذي يحكم بالقوة يصاحب
 عصابة يهاجم الناس ليغتصب منهم أمتعتهم . فكما أن

القوة هنا لا تمنح حقاً كذلك هي في المجال السياسي لا يمكن في رأى روسو أن تكون أساساً لحقوق ونظم (٨) .

« ويجب أن نتفق إذن على أن القوة لا تنشئ حقاً وأن الناس ليسوا ملزمين بالطاعة إلا للقوة الشرعية » . وعلى ذلك يستمر روسو في البحث عن الأساس الذي يبرر مشروعية انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية التي كان فيها حراً من كل قيد إلى الحالة الاجتماعية التي هو فيها مستعد . على حد قوله - ويستمر روسو في البحث عن هذا الأساس فيتساءل عما إذا كان ثمة عقد بين الحاكم والأفراد بمقتضاه عن حريتهم له على غرار تحليل هوبس في كتاب اللويشيان أو جروسيموس في كتابه الشهير « في قانون الحرب والسلام De jure belli et pacis » ويناقش روسو فكرة جروسيموس الذي ذهب إلى أن الطغيان الملكي مشروع لأن لكل فرد الحق في أن يتنازل عن حريته لسيد يختاره ، وإذا كان ذلك صحيحاً ومشروعاً بالنسبة لأي فرد فلماذا لا يكون مشروعاً بالنسبة لشعب بأكمله إذ يتنازل عن حريته لحاكم من الحكام ؟ ويرد روسو على ذلك بأن طبيعة الإنسان تجعله لا يتنازل عن حريته إلا في نظير ميزة أكبر منها ستعود عليه ولا يمكن أن نجد شيئاً يمكن أن

يعادل حرية الانسان في التصرف للمحافظة على بقائه ،
حتى السلام أو الأمن الداخلي الذي يدعون أن الحاكم
الطاغي يوفره لرعاية نظير تنازلهم عن حريتهم أمر لا وجود
له ، لأن جشع الحاكم وطمعه الذي لا يعرف حدودا
واعتداءاته على الأفراد هي بمثابة حروب تهدد أمنهم
باستمرار . كما أن التنازل عن الحرية معناه التنازل عن
صفة الانسانية ، بل التنازل عن واجبات الانسان نحو
نفسه ، فهو اذن ضد الطبيعة الانسانية وبالتالي لا يكون
لأى انسان أو لأى شعب أن يتنازل عن حريته لأى شخص .

ويحلل روسو مصادر الاسترقاق مبينا كيف أنها
ليست مشروعة ، حتى الحرب والغزو يرى فيهما مصدرين
غير مشروعين للاسترقاق ، لأن الحرب هي علاقة بين دولة
ودولة أخرى وليست علاقة بين أفراد دولة وأفراد دولة
أخرى ، هي علاقة شيعية أو عينية « وليست علاقة
شخصية » ، اذ تستطيع الدولة المنتصرة الاستيلاء على
أراضي الدولة المهزومة ولكن عليها أن تحترم الأشخاص من
حيث هم أناس وعليها أن تحترم الأملاك الخاصة ، ومن
ثم فلا حق لحاكم الدولة المنتصرة في أن يسترق رعايا
الدولة المهزومة . فاطغيان حتى في هذه الحالة غير
مشروع (٩) .

ولكن اذا لم يكن ثمة عقد مشروع بين الشعب وبين الحاكم الطاغى يبرر طغيانه ، فان هناك ميثاقا اجتماعيا يختلف عن ذلك العقد المزعوم وهو الذى يجب أن نبحث عنه ونتذكر نصوصه (١٠) . ففي المرحلة السابقة على تكوين السلطان السياسى والمدنى كان الأفراد أحرارا متحررين من كل قيد الا من واجب كل منهم الطبيعى نحو المحافظة على نفسه ، ولكن حدثت ظروف جعلت من الصعب استمرار هذه الحال الطبيعية ووجد الأفراد أنهم مهددون بالقضاء ان لم يبحثوا عن مخرج من هذه الحال . ولم يكن لدى كل منهم الا قوته وحريته وهما الاداتان الوحيدتان اللتان كانا يستخدمهما فى المحافظة على بقائه ، لذلك وجدوا أن ليس ثمة من وسيلة لانقاذهم من حالة الطبيعة الا « البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمى ويقى شخص كل عضو وأمواله » شكل للوحدة يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك الا لنفسه ، ويظل أيضا متمتعا بنفس الحرية التى كان يتمتع بها من قبل . • وتلك هى المشكلة الحقيقية والرئيسية التى يبحث العقد الاجتماعى عن الحل الصحيح لها .

ونصوص هذا العقد الذى أبرم بين الأفراد محددة
 تحديدا دقيقا بطبيعة هذا العقد نفسه بحيث أن أى تعديل
 فيها يجعل العقد لاغيا وبحيث يستطيع كل فرد أن
 يسترجع حريته الطبيعية التى تنازل عنها إذا ما اعتدى
 معتد على نصوص العقد وأحكامه . ووفق هذا العقد يعد
 كل منهم أو مشترك أو عضو متنازلا بلا تحفظ عن حقوقه
 للمجموعة . وهذا التنازل ليس لمصلحة شخص معين بل
 هو لمصلحة الجماعة التى هى مصلحة كل فرد من الأفراد ،
 « فكل شخص منا يضع تحت تصرف الجماعة شخصه وكل
 قوته تحت قيادة الإدارة العامة » . فكل شخص سيصبح
 عضوا فى هيئة معنوية أو أخلاقية تتكون من الأفراد
 المنضمين إليها ، وهذه الشخصية العامة التى تتكون من
 اتحاد الأفراد هى ما كان الأقدمون يطلقون عليها اسم
 المدنية ويطلقون عليها الآن اسم الجمهورية أو الهيئة
 السياسية ، التى يسميها أعضاؤها باسم الدولة
 أو السلطان . أما المشتركون فيطلق عليهم اسم جمعى وهو
 الشعب ، وفى علاقاتهم بعضهم ببعض يطلق عليهم اسم
 المواطنين بوصفهم مشتركين فى هيئة ذات سيادة ، كما
 يطلق عليهم اسم الرعايا بوصفهم خاضعين لقوانين الدولة .

والميثاق الاجتماعى والحال هذه يشتمل على التزامات
 متبادلة بين جمهور الشعب والأفراد ، وكل فرد من أفراد
 الجماعة سيكون ذا صفتين يقابل كل منهما التزامات ، فهو

بوصفه جزءا من السلطان الذى لا مصدر له الا الشعب أو مجموع الأفراد متعاقد مع هؤلاء الأفراد وملزم اذاءهم ، وهو بوصفه فردا من أفراد الشعب متعاقد مع السلطان العام للجماعة ومستول أمام هذا السلطان ، فالفرد اذن يمكن أن يقال عنه انه متعاقد مع نفسه ، فهو بصفته من رعايا السلطان متعاقد مع نفسه بصفته جزءا من هذا السلطان . وهذا السلطان المكون من الأفراد المنحدين فى الهيئة الاجتماعية أو السياسية ليس له أية مصلحة ولا يمكن أن تكون له مصلحة تخالف مصلحتهم العامة بل ان مصلحة هذا السلطان لا يمكن أن تكون مضادة لمصلحة كل فرد على حدة كما سنرى ذلك جليا عند كلامنا عن الارادة العامة . ولما كان كل فرد قد تنازل تنازلا مطلقا عن كل شيء للجماعة وهو بهذا انما يتنازل عن كل شيء لنفسه هو ، بوصفه عضوا فى هذه الجماعة ، ولما كان العقد أو الميثاق الاجتماعى يصبح لا قيمة له اذا أبيع لأى عضو الخروج عليه ، فان أبسط النصوص المتضمنة فى هذا الميثاق تقتضى منع أى خروج على نصوص هذا العقد بالقوة . ولكن ما هى الميزات التى ستعوض الأفراد الخاضعين للعقد عن ميزاتهم التى فقدوها بانتقالهم من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية أو المدنية ؟ ذلك هو موضوع الفصل الثامن :

يقول روسو ان الانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية يحدث فى الانسان تغيرات عميقة فهو يجعله خاضعا للعدل بدلا من الخضوع للغريزة وتصبح أعماله

ذات قيمة أخلاقية كانت خلوا منها وهو في حالة الطبيعة ، لأن الإنسان في هذه الحالة الأخيرة كان بريئا ، عادلا وكان يفعل الخير طواعية وبشكل طبيعي ولذلك كانت الفضيلة التي يتحلى بها فضيلة سلبية ، أما في الحالة الاجتماعية فانه ينصرف وفق معايير أخلاقية محددة وعن علم تام بهذه الأخلاقية فهو يفعل الخير لذاته ويقدس الواجب لذاته لا لأى اعتبار آخر ، فالحالة الاجتماعية تحوله من كائن خاضع للفريزة الى انسان خاضع للواجب الأخلاقى . وهنا نجد تأثير روسو بفلسفة سقراط والفلاسفة اليونان واضحا ، فسقراط ومعظم الفلاسفة اليونان كانوا يعتقدون أن الانسان خير بطبيعته وأنه لو عرف الخير فلا بد سيبتجيه اليه وهو لا يفعل الشر الا عن جهل ، وان كانت المقارنة بين سقراط وروسو هنا قد لا تكون جائزة لأن سقراط يصف الفرد الكائن في جماعة بينما رجل الطبيعة الذى يتحدث عنه روسو شخص لم يعرف بعد الحياة الاجتماعية .

والحالة الاجتماعية تجعل الانسان خاضعا لعقله بدلا من أن كان خاضعا لفريزته في الحالة الطبيعية والانسان يفيد من انتقاله الى الحالة الاجتماعية ميزات كثيرة تعوض ما فقده من تركه لحالة الطبيعة ، فالحياة الاجتماعية تؤدى به الى استخدام ملكاته العقلية وتنمية هذه الملكات واتساع مداركه وأفق تفكيره كما أنها تسمو بعواطفه وبروحه لدرجة تجعله أحيانا يشكر الظروف التى أدت به الى الخلاص من

حالة الطبيعة الى الأبد والانتقال الى الحالة الاجتماعية . ذلك
أن هذه الحالة قد حولته من حيوان غبى الى موجود ذى
نشاط ذهنى ، أى حولته من حيوان الى انسان .

ثم يعمل روسو حساب الخسائر والمكاسب فى الانتقال
من الحالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية ، فالانسان قد
فقد الحرية الطبيعية وحقه المطلق فى كل ما يفعل ولكنه
كسب الحرية المدنية المحدودة بالارادة العامة ثم الملكية التى
تضمنها له الجماعة ، والحرية الطبيعية ليست الا استعبادا
لأن الانسان يكون خاضعا فيها لنواذره ، أما الحرية المدنية
فهى الحرية الحقيقية بمعنى الكلمة لأن الانسان يخضع فيها
لقانون مدنى وضعه لنفسه بنفسه . أما عن الملكية فى حالة
الطبيعة فكانت قائمة على القوة الجسمية وهذه ليس فيها أى
ضمان لبقائها واستمرارها ، أما فى الحالة المدنية فالمجتمع
هو ضامنها وهى لذلك ملكية مستقرة مقدسة . ويتحدث
روسو فى الفصل التاسع والأخير من هذا الجزء عن الملكية
وكيف أن الأفراد الذين تتكون منهم الهيئة السياسية قد
تنازلوا أيضا للجماعة عن ملكياتهم أيا كان مصدرها ، فحق
الملكية الذى يتمتع به الأفراد على ممتلكاتهم الخاصة خاضع
دائما للمبدأ العام وهو أن الملكية الحقيقية لسلطان الهيئة
السياسية فى مجموعها لا للأفراد الذين قد يسمح لهم هذا
السلطان بالتمتع وفق قواعد يراها .

ويختتم روسو هذا الجزء قائلا بأن الحالة الاجتماعية

ليس من شأنها أن تقضى على المساواة التى كانت موجودة
فى حالة الطبيعة بين الأفراد لأنها قد أحلت المساواة
الاجتماعية محل المساواة الطبيعية . ولا شك أن المساواة
الاجتماعية قد أدت كذلك الى القضاء على ما كان موجودا من
حالة عدم المساواة بين الأفراد أحيانا سواء من حيث القوة
الجسمية أو المقدرة الذكائية اذ أصبح الكل سواء بفضل
العقد الاجتماعى .

وقبل أن ننتقل الى الجزء الثانى نود أن نلفت النظر
الى أن روسو كان يعتقد كأرسطو وعلماء النفس والاجتماع
المحدثين أن الانسان لا تنمو ملكاته الفكرية ومداركه العقلية
الا فى المجتمع وبالمجتمع . وقد أثبتت الأبحاث العلمية
الحديثة تلك الملاحظة ، فقد أدت الظروف ببعض الأطفال
أن ينشأوا فى أحراش الهند وأستراليا بعيدين عن المجتمع،
وباختبار مستويات ذكاء هؤلاء الأطفال وجد أن مستوياتهم
منحطة جدا وأنهم الى الحيوانات أقرب منهم الى الأناسى ،
ولذا يطلق عليهم بعض العلماء الأطفال - الذئاب ، أو
الأطفال - الجن Wolf or fairy children فالمجتمع
كما يقول تشارلس كولى هو الذى ينمى مدركات الفرد
ويخلق منه انسانا بمعنى الكلمة .

الجزء الثانى - فى السلطان :

ان أول وأهم نتيجة لكل ما تقدم هى أن للإرادة العامة *La volonté générale* وحدها الحق فى قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التى أنشئ من أجلها النظام السياسى وهى الصالح . ولما كان السلطان ليس شيئا آخر الا اختصاص الإرادة العامة التى - كما سنرى - تمثل إرادة «الأنا الاجتماعية» أو الشخص المعنوى الذى يتكون من مجموع الأفراد ، فإن هذا السلطان لا يمكن التنازل عنه لشخص أو عدة أشخاص . فالإرادة العامة يجب أن تمارس السلطان بنفسها وبدون نواب أو ممثلين ينوبون عن الأفراد أو الشعب الذى هو مصدرها (١١) . ولنفس الأسباب لا يمكن أن ينقسم السلطان الى أجزاء أو أقسام منفصلة ، لأن الإرادة العامة التى هى مصدر السلطان وممارسه الوحيد ، اما أنها عامة بمعنى الكلمة وحينئذ تكون مصدر القانون ، واما أنها لا تعبر الا عن جزء من الشعب وحينئذ لا تكون عامة ولا تكون مصدرا للقانون ، ولما كانت الإرادة

العامّة واحدة غير متعدّدة فإن السلطان الذى تمارسه لا يمكن أن ينقسم .

وهنا ينتقد روسو انقسام السلطان الى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية قائلا ان السياسيين لم يستطيعوا قسمة السلطان فى مبدئه فراحوا يقسمونه فى موضوعه فأصبح السلطان أشبه شىء بموجود غريب مكون من أجزاء مختلفة . أو أشبه شىء برجل ذى عدة أجسام : جسم مزود بالعيون وآخر مزود بالأذرع وثالث بالأقدام . . . وهكذا (١٢) .

ولكن ما هى الإرادة العامّة التى هى الممارس الوحيد للسلطان والتى هى مصدر القانون ؟ (١٣) انها إرادة تتكون فى المجتمع عندما يتعلم كل فرد كيف يضحى بمصلحته الفردية فى سبيل صالح أسمى وهو الصالح العام ، اذ ينتج حينئذ عن تمسك الأفراد بالصالح العام دون سواء روح عامّة تهدف دائما الى تحقيق هذا الصالح ، وهذه الروح العامّة هى الإرادة العامّة . ذلك أن أسمى إرادة للانسان من بين كل ما يريد هى تلك التى تريد أسمى صالح للدولة ، « انها أعم إرادة » . والإرادة العامّة هى « صوت الكل اذ

(١٢) الفصل الثانى .

(١٣) هنا سنضطر الى الكلام عن الإرادة العامّة كما بينها روسو

فى العقد وفى مؤلفاته الأخرى .

يعبر عن صالح الكل ، وهي أكبر الارادات عدلا ذلك أن كل عمل من الأعمال إنما يتم نتيجة ارادة ، ولكن ارادة الانسان في صلاح الدولة وخيرها تعد من الناحية الأخلاقية
أسمى ارادة .

والارادة العامة هي ارادة الأفراد في جملتهم . فروسو قد قال بما سيقول به الفلاسفة الألمان والمدرسة الاجتماعية الفرنسية فيما بعد من أنه يتكون في كل جماعة روح عامة أو عقل جمعي يكون نتيجة لتفاعل عقولهم الفردية بحيث يتكون من هذا التفاعل عقل جديد يختلف عن عقول الأفراد أنفسهم أو هذا العقل الجمعي هو ما سماه روسو « الأنا أو الذات العامة » «Un moi commun» . والجسم السياسي أو الهيئة السياسية له أيضا من حيث هو كائن أخلاقي ارادته العامة التي تتركب من «خير ارادات جميع المواطنين» والارادة العامة ليست ارادة الجميع
«La volonté

فهى ليست مجموع هذه الارادات وإنما هي روح عامة تعبر عن الارادات الخيرة للأفراد فيما يخص العام . وهذه الارادة هي وحدها مصدر القانون وهي وحدها التي تمارس السلطان وتوجه قوى الدولة لأن اختلاف المصالح الخاصة هو الذى جعل من الضرورة انشاء المجتمعات والانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية .

وللارادة العامة السلطة المطلقة على جميع الأفراد ، ولا بد أن تكون ناتجة عنهم مباشرة لا عن ممثلهم ، فروسو لا يؤمن

بالتنقيات ولا بالجمعيات ولا بالمجالس النيابية لأن ارادات كل هذه الهيئات ارادات خاصة تقوم بالمناورات ضد بعضها بعض وضد الارادة العامة (١٤) . فالأفراد يجب أن تكون علاقتهم بالدولة علاقة مباشرة ولا تكون بحال ما من خلال نقابات أو جمعيات أو مجالس أو هيئات . وهنا نجد موضوعا طال النقاش فيه بين علماء الاجتماع والسياسة وهو التساؤل عما اذا كان وجود هيئات متوسطة بين الدولة والأفراد يؤدي الى مزيد من ضمان الديمقراطية أو بالعكس يؤدي الى عرقلة الديمقراطية . روسو يرى في هذه الهيئات عائقا للارادة العامة عن الظهور بشكل واضح ، ويرى جورفتش أستاذ الاجتماع بالسوربون أن في مثل هذه الهيئات أكبر ضمان لحرية الفرد بدليل أن الحكام الذين يتبعون سياسة الطغيان يعمدون أولا الى حل مثل هذه الهيئات المتوسطة . أما أرمان كيفلييه ، الذي كان أستاذا بالسربون أيضا ، فيعتقد أن الهيئات المتوسطة التي كانت تنشأ في العصور القديمة على أساس الدم أو الأصل كانت حقا جمعيات تؤدي الى الطغيان أو جمعيات اليوم التي تنشأ بشكل حر طليق فهي من أهم وأكبر عوامل ضمان الديمقراطية .

ولقد بالغ روسو في مؤلفاته في تقديس الارادة العامة حتى كاد يؤلّهمها لأنها صوت الشعب وصوت الشعب من

صوت الله ، الى حد أن جعل منها أحيانا « دينا ودنيا » .
 تقابل الخارج عليها عقوبة الاعدام كما سنرى . ولكن
 للسلطان الذى تمارسه الارادة العامة حدودا يجب
 ألا يتعدىها ، لأن كل فرد عندما تنازل للهيئة الاجتماعية عن
 حريته وماله إنما كان يهدف الى توجيه كل ذلك للصالح
 العام الذى يعد صالحه هو فى نفس الوقت ، وعلى ذلك
 فالهيئة الاجتماعية أو الشعب ، يجب أن توجه سلطانها الى
 كل ما فيه مصلحة الشعب وكل ما يتمشى مع نصوص العقد
 الاجتماعى ، فاذا وجه السلطان الى غير ذلك لم يكن له سند
 مشروع من العقد الاجتماعى ، فالسلطان مثالا لا يستطيع أن
 يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين لأن تحقيق
 المساواة من الأغراض الهامة التى عقد العقد من أجل تحقيقها .
 وكذلك الاعتداء على الحريات أو تقييدها بسبب لا يمنح
 للصالح العام بصفة (١٥) . فالسلطان اذا خرج عن
 النصوص المتعارف عليها فى العقد الاجتماعى يكون حينئذ
 غير معبر عن الارادة العامة أو عن الهيئة الاجتماعية .

والارادة العامة هى المصدر الوحيد للقانون . ذلك أن
 العقد الاجتماعى قد أدى الى وجود الهيئة الاجتماعية ، وبذلك
 تنتهى مهمته وتبدأ مهمة التشريع الذى عليه أن يمنح الهيئة

الاجتماعية الحركة ويعبر عن ارادتها (١٦) . والقانون عبارة عن علاقة بين الشعب بوصفه صاحب السلطان وبين الشعب بوصفه خاضعا للسلطان في مسألة عامة . فعندما يقرر الشعب رأيا في مسألة عامة ، محددا موقف السلطان (الشعب بوصفه حاكما) من الدولة (الشعب بوصفه خاضعا للسلطة) ، فان هذا القرار هو القانون . فالقانون في رأى روسو هو ما نطلق عليه اليوم اسم الدستور ، اذ القانون في رأيه يجب أن يتناول مسائل عامة لا تخص هيئة أو طبقة معينة لأنه في هذه الحالة الأخيرة لن يكون علاقة الكل مع الكل . بل سيكون علاقة الكل مع الجزء أى لا يكون قانونا . فالمسائل العامة هن وحدها موضوع القوانين وهى حدها الجديدة بأن تشتغل بها الإرادة العامة . أما ما نسميه نحن اليوم بالقوانين المدنية ودينية ، سعوية فى رأى روسو لاتعد قوانين بل هى مراسيم تدخل فى اختصاص الحكومة ، وليس لها شرف الانتساب للإرادة العامة .

ولكن مهمة التشريع فى نظر روسو مهمة ثقيلة صعبة تستلزم أحيانا عقولا جبارة ، بل آلهة تستطيع أن تعرف أحسن القوانين وأنسبها ويحدث دائما لا سيما فى بدء تكوين الدولة أن يأتى عبقرى ذو عقل جبار ويشرف للدولة الجديدة مثل سولون وليكرجوس ويحاول اقناع الأفراد

بضرورة الامتثال للقوانين . ومثل هؤلاء المشرعين لا يجب أن ننظر اليهم على أنهم أصحاب سلطان أو حكام بل هم مجرد « مقترحين للقوانين » لأنهم ليسوا الشعب صاحب السلطان الوحيد وليست ارادتهم عامة وان كانوا قد يكونون معبرين عنها . ومثل هؤلاء المشرعين الذين نجدهم فى بلد تكوين الدول لا سلطان لهم على الأفراد ولا يستطيعون الزام الأفراد باتباع قوانينهم المقترحة ، ولذلك نجدهم دائما يلجأون الى الآلهة يرجونها لكى توفق أفراد الشعب الى السير على تلك القوانين (١٧) .

على أن المشرع قبل أن يقترح القوانين يجب عليه أن يلحظ حالة الشعب الذى يشرع له فهناك شعوب أقل من غيرها فى استعدادها لتقبل القوانين الجديدة . فالشعوب « الشائخة » التى رسخت فيها عادات وتقاليد تبلورت وجمدت مع الزمن أقل استعدادا لقبول تشريعات جديدة عن غيرها . وأحسن مرحلة للتشريع هى المرحلة التى يكون فيها الشعب فتيا لم يمض وقت طويل بعد على تكوينه . وعلى المشرع أن يمهّد الشعب لتشريعاته كما يمهّد المهندسون الأرض ويختبرها ويقوى أجزاءها الضعيفة قبل أن يقيم البناء عليها كما يجب أن يلاحظ المشرعون أن ما يصلح لشعب قد لا يصلح لآخر ، فلكل شعب ظروف تجب مراعاتها كما سنرى .

ولكن يجب أن يفهم دائما أن المشرع ليس الا مقترح القوانين التى تخضع لموافقة الارادة العامة . أو رفضها .
ولكن كيف يتسنى معرفة هذه الارادة العامة ؟ يقول روسو ان من الصعب أحيانا معرفتها . كما أنه لم يعين طريقا مضمونا للوصول اليها ففى بعض الأحيان يقول ان الارادة العامة هى ارادة أغلبية الشعب ، وهو فى كلامه عن العقد الاجتماعى يشترط أن يبرم العقد بالاجماع ، وأحيانا تكمن الارادة العامة فى شخص المشرع الذى لا يكون فى هذه الحالة - مع ذلك - مزودا بسيادة الشعب اذ لا يمكن للشعب أن يتنازل عن سيادته أو سلطانه ، بل ان دور المشرع فى هذه الحالة هو أن يعرف الناس بمصالحهم ويبصرهم بأمورهم لكى يتخذوا بشأنها قرارا يعبر عن رأيهم العام . وأحيانا أخرى يقول روسو ان الارادة العامة تكمن فى تغليب الصالح العام على الصالح الخاص ، وهذا لا يتأتى أحيانا الا اذا كان الشعب صغيرا ومن ثم يستطيع الأفراد وقت اللزوم أن يجمعوا أمرهم على ارادة واحدة ، ولذلك نجد روسو فى كلامه عن الشعب يرى أن المدينة السياسية مثل مدينة جنيف هى المقياس المثالى لحجم الشعب واتساع الدولة . وهو يعتقد أن الحرية وحسن الارادة والديمقراطية لا تتوغل الا فى دول صغيرة ويقول : « ان سر بؤس الجنس البشرى هو فى كبر أممه واتساع دوله » (١٨)

ويجب أن يوفر التشريع في كل دولة الحرية والمساواة لأن أي استعباد لفرد من أفراد الجماعة من شأنه أن يقلل من قوة الدولة التي تقوم قوتها على مجموع حريات الأفراد . والمساواة ضرورية لأن الحرية لا يمكن أن تتصور بدونها . ولكن ليس معنى المساواة أن يتساوى كل الأفراد في مكانتهم الاجتماعية وثوراتهم ولكن المساواة تعنى المساواة في الحقوق والالتزامات . على أن الثروة يجب أن تكون موزعة « بحيث ألا يكون شخص من الفنى بحيث يستطيع شراء آخر ولا يكون شخص من الفقر بحيث يلجأ لبيع نفسه » . وعلى ذلك يعد روسو من أوائل المنادين بتضييق الفوارق بين الطبقات . كما يجب أن يلاحظ المشرع حالة البلد الذي يشرع له فالتشريع قد يلجأ في بلد ما الى تشجيع الزراعة وفي آخر بالعكس الى تشجيع الصناعة والتجارة وفي بلد ثالث الى تشجيع الفنون والعلوم بحسب ظروف كل بلد وما تقتقر عليه (١٩) .

وأخيرا يقسم روسو في نهاية هذا الجزء القوانين الى ثلاث فئات :

١ - قوانين سياسية وهي التي تحدد علاقة الدولة من حيث هي هيئة ذات سيادة أو سلطان بالشعب في جملته

من حيث هو مؤلف من مجموع الرعايا الخاضعين للسلطان -
وهي ما نسميها اليوم بالقوانين الدستورية أو القانون العام -

٢ - قوانين تحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض أو علاقة
كل منهم بالدولة وهي القوانين المدنية .

٣ - قوانين تحدد علاقة الفرد بالقانون بحيث يعاقب
عقابا محمدا اذا خرج عليه وتلك هي القوانين الجنائية .

ولكن ثمة فئة رابعة أهم بكثير من هذه الفئات الثلاث -
وهي قوانين غير مكتوبة وان كانت منقوشة في صدور الأفراد
ويجب مراعاتها وتلك هي العادات والتقاليد والأعراف
المستقرة .

ولا يعالج روسو من هذه الفئات الا الفئة الاولى وهي
القوانين السياسية التي يجعل منها موضوع الجزئين الثالث
والرابع من كتاب العقد .

الجزء الثالث - في الحكومة :

والحكومة هي هيئة متوسطة بين الرعايا والسيطان لكي
تتولى تنفيذ القوانين وصيانة الحريات المدنية . وهي هيئة
لا سلطان لها اذ السلطان الوحيد في المجتمع للشعب وهي

مفوضة لتنفيذ القوانين التي تسنها الدولة ولها أن تتخذ « مراسيم » وهي في سبيل تنفيذ القوانين (٢٠) ، غير أننا نستطيع أن نجد صورا مختلفة للحكومات تختلف من بلد لآخر ، فالسلطان يمكن أن يفوض الشعب كله أو الجزء الأكبر منه في القيام بمهمة الحكم (التنفيذ) وهذه الصورة هي ما نسميه باسم الديمقراطية ، أو يفوض عددا صغيرا من المواطنين بالقيام بهذه المهمة وتلك هي الحكومة الأرستقراطية ، أو يركز الحكم في يد شخص واحد ، وتلك هي الحكومة الملكية . وثمة أشكال أخرى مختلطة ومركبة من هذه الأشكال السابقة ، ولا شك أن أفضل هذه الأنواع هي الحكومة الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية بمعناها الكامل لا يمكن أن تتحقق في العالم الانساني . أما الأنواع الأخرى من الحكومات فقد تفسد وتتحول الطغيان ، ولكن لما كان السلطان دائما من الشعب والسيادة له ، ولما كانت الحكومة ليست الا « عميلا » للشعب أو مفوضة منه فان هذا الطغيان لا أساس له من العقد الاجتماعي ولا من القانون . على أنه يجب أن نؤكد هنا - فيما يرى روسو - أن شكلا معيننا من أشكال الحكم لا يمكن أن يصلح لكل بلد في كل زمان ومكان ، فالظروف قد تجعل شكلا معيننا أكثر ملاءمة من الأشكال الأخرى (٢١) .

(٢٠) الفصل الاول .

(٢١) الفصول من الثاني الى السابع .

والوسيلة الوحيدة التى تدلنا على أن نوع الحكم ملائم

La prospérité

أو غير ملائم هو الرخاء العام

ولكن عند أية حكومة استعداد دائم نحو الفساد وتغليب المصالح الخاصة لأفرادها على المصالح العامة ومن ثم فالفساد محتمل باستمرار . وما دامت المصالح الخاصة قد غلبت على المصالح العامة فمعنى هذا أن أساس الهيئة السياسية نفسه قد انهار وبالتالي تنهار الدولة (٢٢) . ولكيلا تصل الأمور بالدولة الى هذا الحد يجب أن يكثُر الشعب من اجتماعاته ومن مناقشته للأعمال الحكومية ويجب أن يسهر على صيانة القوانين ولا يستنيم للحكومة ، كما يجب على كل شخص أن يهتم بشئون الحكم فى مجتمعه وألا يقف موقفا سلبيا . ان الدولة التى يقول كل شخص فيها لنفسه « ليس لى شأن بالحكم ورجاله » لا شك مألها الى الزوال والاختفاء (٢٣) . ويجب اذن ألا يدع الشعب للحكومة أية فرصة للفساد والتحول عن الاختصاصات المخولة لها فذلك هو الشرط الأساسى لاستمرار الحكم السليم . ويجب هنا أن نبدد الزعم الذى أتى على لسان بعض المفكرين من أن الحكومة نظام قائم على عقد أبرم بين الشعب وبينها ، اذ لا يوجد الا عقد واحد وميثاق واحد وهو الميثاق الذى عقده الشعب مع نفسه للانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية ، ووفق هذا العقد لا يستطيع الشعب أن يتنازل

(٢٢) الفصول من الثامن الى الحادى عشر .

(٢٣) الفصول من الثانى عشر الى الرابع عشر .

عن سيادته أو سلطانه لأية هيئة • وعلى ذلك فلا يمكن أن يوجد مثل هذا العقد بين الحكومة والشعب ، بل الحكومة مجرد هيئة مفوضة من الشعب للقيام بنوع خاص من الأعمال وهي أعمال التنفيذ ويظل الشعب محتفظا بالتشريع • فتكوين الحكومة أو تفويضها إنما يتم وفق قانون يصدر عن الإرادة العامة ، وليس عن عقد ، وأعضاؤها اذن ليسوا سادة للشعب ، بل هم مجرد موظفين يعملون في خدمة الشعب • ولما كان أساس الحكومة قانونا يصدر عن الشعب فان أية حكومة تكون مؤقتة يستطيع الشعب أن يغيرها ، سواء بتغيير أعضائها أو بتغيير شكلها في أى وقت يراه مناسباً (٢٤) • وهنا نصل الى الجزء الرابع والآخر •

الجزء الرابع - فى ادارة شؤون المدينة :

ان الحكم السليم يستند دائماً كما قدمنا على الإرادة العامة التى لا تقوم الا على الصالح العام ، وهى من هذه الوجهة معصومة من الخطأ *infaillible* بمعنى أن الإرادة العامة لا يمكن • وبحال من الأحوال ، أن تتجه الا الى الصالح العام ، ولكن ليس معنى هذا أنها لا يقرر بها أحيانا ويصور لها الصالح الخاص على أنه صالح عام فتتجه اليه عن غير تبصر • ولكن تربية الأفراد كفيلة بتكوين ارادات عامة لا يمكن التفرير بها أو ايقاعها فى الغش • ولكيلا تقع

الارادة العامة فى الخطأ الذى يصور لها النفع الخاص على أنه عام يجب أن تكون قراراتها (قوانينها) قليلة العدد ، كما يجب ألا تكون القرارات الا فى المسائل البسيطة الواضحة . فالدولة المثالية عند روسو هى التى لا تحتاج إلا لعدد ضئيل من القوانين الضرورية لحياتها .

ولكن كيف السبيل الى معرفة الارادة العامة ؟ السبيل الوحيد هو أن يبدى المواطنون رأيهم فى كل مسألة فى استفتاء حر ، والعقد الاجتماعى هو الحدث الوحيد الذى كان يتطلب الاجماع ، أما القوانين فلا تتطلب فى تقريرها وحتى الارادة العامة الا الأغلبية المطلقة ، اذ يجب فى هذه الحالة أن تخضع الأقلية لارادة الاغلبية .

أما عن تعيين أعضاء الحكومة فهو يتم فى الدول المختلفة بصورتين :

١ - القرعة .

٢ - الاختيار أو الانتخاب .

ونستطيع فيما يرى روسو أن نجعل بين الطريقتين وذلك باللجوء الى طريقة الانتخاب فى الوظائف التى تحتاج الى مهارة خاصة كالوظائف العسكرية ، والى طريقة القرعة فى الوظائف التى لا تحتاج الا الى ذوق سليم ونزاهة وعدل (٢٥) .

(٢٥) من الاول الى الثالث .

وبعد ذلك يعمد روسو الى وصف مطول للطريقة التى كان الرومان يعينون بها الموظفين كاجتماع الشعب *comices* لاختيار الحكام والموظفين ، ثم اختيار الاشخاص الذين كان يكل اليهم الدفاع عن مصلح الشعب *tribunat* أو لاختيار دكتاتور فى الظروف التى لا تحتمل السير وفق المبادئ الديمقراطية وتعقيدات المطولة . ثم يتكلم عن سلطة العادات والتقاليد والأعراف وكيف أنها صورة من صور التعبير عن رأى الشعب وهى بمثابة قوانين غير مدونة ، وهى تتأثر قطعاً بدستور الدولة السياسى ، وبالتشريع السائد ، فإذا فسد التشريع أو انحرف أدى ذلك الى فساد العادات والأعراف وانحرافها ، لذلك كانت الرقابة على العادات والأعراف مفيدة من حيث أنها تستطيع أن تسهم فى الحيلولة دون انحرافها (٢٦) .

ويختتم روسو هذا الجزء من مؤلفه بالحديث عن الدين وعلاقته بالدولة والمجتمع ويبين كيف أن الشعوب القديمة كانت تعد الآلهة ملوكاً لها ، فالملك اله والاله ملك وكان نظام الحكم يعتمد على الدين ، وكان لكل دولة دينها وآلهتها بحيث لم يكن من حق اله فى مجتمع أن يعتدى على اله آخر فى مجتمع آخر ، فالآلهة مستقلة بعضها عن بعض استقلال المجتمعات التى تدين لها ، والحروب السياسية التى كانت

تقوم بين الدول كانت أيضا حروبا دينية وكانت السياسة
والدين شيئا واحدا ٠٠٠ ثم أنت بعد ذلك الأديان الكبرى،
ومن بينها المسيحية التي تفصل بين العالم المادى والعالم
الروحى ، فهي تتعلق بالعالم الروحى ، ولا تشرع للمجتمع
السياسى ، فلماذا لا يكون لهذا المجتمع دين سياسى
أو مدنى ؟

وينادى روسو بضرورة تكوين دين مدنى يقوم على
تقديس العقد الاجتماعى والارادة العامة . لابد من وجود
دين مدنى يجعل المواطنين يحبون وطنهم ويقوسونه ويتفانون
فى القيام بواجباتهم والتزاماتهم نحوه . مثل هذا الدين
الاجتماعى أو المدنى سيكون مسيطرا على الأفراد بحيث
يحملهم على التمسك بالقوانين التى هم مؤلفوها ، ويطرد
من رحمته كل خارج عليها .

٥ - آراء العلماء فى كتاب العقد الاجتماعى :

تلك هى الأفكار الرئيسية التى يعالجها روسو فى كتاب
العقد الاجتماعى ، فما هو موقف العلماء منها ؟ يندر أن نجد
فى تاريخ الفكر الفلسفى والاجتماعى والسياسى مفكرا وقف
منه العلماء مواقف متناقضة كروسو . يقول عنه بنجامن
كنستان B. Constant « انه أبشع خليف للطغيان حليف
للطغيان فى شتى صوره » (٢٧) . ويقول ديجوى أستاذ

القانون العام المشهور : « ان روسو يعد أبا للطفيان الميقوبي
والتحكم القيصري والوحي بمبادئ الحكم المطلق التي عبر
عنها كانت وهيكل » (٢٨) .

ولقد وصف كثير من المؤلفين روسو بأنه كان فرديا
في مذهبه الى جانب كونه طغيانا فيقول عنه كوبان Cobban
« ان فكرة التقدم من الافكار التي لا يمكن أن نعزوها
لروسو » بينما يذهب هارولد لاسكي الى رأى مخالف لرأى
كوبان على خط مستقيم ، اذ يقول : « ان روسو كان يؤمن
في حماس بفكرة التقدم » (٢٩) . ويعتقد لامني Laménais
أن مؤلفات روسو كانت اعلانا صارخا « لحرب ضد المجتمع
ضد الله » (٣٠) . ويعتقد لانسون أن روسو لم يكن فرديا
في مذهبه بل انه انتهى الى نوع من اشتراكية الدولة يخضع
الفرد فيه لسلطة المجموع الذي وهب له نفسه الى الأبد ،
ويضيف الى ذلك أن روسو قد ترك طابعا قوميا وأصيلا
في السياسة والتربية وأنه يقف على رأس الطريق الموصلة
لكل ما يتمتع به العالم الحديث من نظم ديمقراطية
سياسية (٣١) . ويعتقد بروجسون أن فلسفة روسو تعد

(٢٨) روسو كانت وهيكل ١٩١٨ .

(٢٩) عن : ك - ك - ويير . الفكر السياسي .

(٣٠) نفس المرجع السابق .

(٣١) : لانسون . تربية الأبد القرم .

بعد فلسفة ديكارت أقوى مؤثر في العقلية الانسانية في
العضر الحديث (٣٢) .

وهكذا انقسمت آراء العلماء وتشعبت ، بعضهم يعلم
أبعد ما يكون عن التقدم ، بعضهم يعتقد أنه حليف الطغيان
وبعضهم الآخر يعلمه على رأس المنادين بالنظم الديمقراطية
الحديثة ، بعضهم يعلمه فرديا وبعضهم الآخر يعلمه
اشتراكيا . ولكن هل يرجع اختلاف العلماء في تقديرهم
لروسو الى نقص في أسلوبه في الكتابة ؟ فقد نتصور أن
أسلوب روسو في الكتابة غامض وغير واضح الى الحد الذي
يؤدى بالعلماء الى تفسير مبادئه تفسيرات متضاربة كما
رأينا . ولكن من المعروف أن روسو يعد كاديب وككاتب من
أبرز الكتاب الفرنسيين وأوضحهم قاطبة من ناحية
الأسلوب ، فهو كاتب بارع يجذب القارئ اليه جذبا وينساق
أسلوبه ليشرح الفكرة بكل بساطة . فما السبب في
اختلاف العلماء في تقديرهم لفكره اذن ؟ ذلك كله يرجع
الى مبالغته الشديدة في تقديره للارادة العامة وجعلها أساسا
لكل شيء ، أما ارادات الأفراد من حيث هم فلا قيمة لها
إزاء الارادة العامة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يرسم
طريقا مضمونا للوصول الى معرفة هذه الارادة بشكل لا لبس
فيه ، فهو مرة يقول ان الارادة العامة هي رأى الأغلبية وفي
كتبه الأخرى يقول انها الارادة الاجتماعية وأحيانا يقول ان

من المستحيل على بنى البشر أو على المجتمع أن يصلوا الى ارادة عامة كاملة وأحيانا يذكر أن كبار المشرعين ولا سيما فى الدول الناشئة أو فى بلد تكون المجتمعات يعبرون عن الارادة العامة وأحيانا يقول انهم مجرد مقترحين للقوانين . هذا التردد أو هذه البلبلة فى فكر روسو حول فكرة الارادة العامة وتعيينها والوصول اليها لا شك من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام السياسيين المحترفين لاستغلال هذه الفكرة فى تثبيت الطغيان باسم الارادة العامة للشعب .

والسبب الثانى الذى أدى الى انقسام العلماء فى تقديرهم لروسو هو ما بدا من تناقض أحيانا بين أفكاره مثل التناقض الذى أثاره بعض المؤلفين . وسبقت الإشارة اليه بين أطرائه لحالة الطبيعة ومثال الرجل الطبيعى ، وبين أطرائه للرجل الاجتماعى وما زوده به المجتمع من مثاليات أخلاقية وهما مثلاً يقف كل منهما على طرف مناقض . للآخر . ولقد سبق أن بينا عدم وجود هذا التناقض المزعوم .

ومما أدى أيضا الى اختلاف العلماء فى تقديرهم لفكر روسو السياسى فكرته عن القانون الذى لا يعدو المبادئ العامة للتشريع أو ما نسميه اليوم المبادئ الدستورية العامة ، وهذا من اختصاص الشعب عن طريق الارادة العامة ، أما المسائل التفصيلية فمن اختصاص الحكومة التى لها كل الحق فى أن تتخذ من « المراسيم » ما تراه لتنفيذ

المبادئ العامة وهو بذلك قد أعطى السلطة التنفيذية سلطة جبارة وهي سلطة وضع كل ما نسميه اليوم من القوانين المدنية والتجارية والأحوال الشخصية... وهذا يفتح الباب على مصراعيه - فيما يرى كثير من المؤلفين - أمام الحكومة لتستبد بشئون الأفراد . ولكن يجب ألا ننسى أن الحكومة هي مجرد عميل للشعب أو مفوض من الشعب يستطيع أن يغيره في كل وقت ، كما يجب مراقبة هذا العميل حتى لا تتاح له فرصة الانحراف .

ولكن مهما اختلف العلماء في تقديرهم لروسو فانه يعد من أكبر دعاة العصر الحديث الى الحرية وتخليص المجتمعات من شبح الطغيان السياسي الذي عانى منه شخصيا ومواطنوه كثيرا . اذ يقول في هذا الصدد في قصة الويز الجديدة : « ان الانسان مخلوق بلغ من النبل حدا يجعل من الصعب استخدامه كأداة لغيره ، كما يجعل من العسير استغلاله لما يفيد الآخرين ما لم يكن في هذا فائدته هو أيضا » . ولا يمكن أن نتصور أن يكون روسو داعية للطغيان في الوقت الذي كان فيه هو نفسه يقاسى من الطغيان ، وقد يكفي دليلا على حسن نيته أن الطبعة الأولى من العقد الاجتماعي صدرت وعليها صورة تين هوبس بلا رأس . إشارة الى أن روسو انما أراد بهذا الكتاب أن يقطع رأس الطغيان الذي كان تين أو لويثان هوبس رمزا له .

ثم مما يثبت أيضا حسن نية روسو حملته على نظام الرق واثباته بالبراهين القانونية أنه نظام غير مشروع مهما

كانت المصادر المؤدية اليه بما فى ذلك الحرب ذاتها ، وإيمانه
بالتسام بأن السلطان والسيادة دائما للشعب وأن من حق
الشعب أن يشور على السلطان الباغى .

وإذا نحن بحثنا فى مبادئ الثورة الفرنسية وهى
الحرية والأخوة والمساواة لوجدناها كلها بارزة فى العقد
الاجتماعى ، ولا غرابة فى ذلك فان روسو كان من مؤلفى
الثامن عشر الذين أدت مؤلفاتهم الى الهاب الحماس واشعال
الثورة ، ان لم يكن على رأسهم جميعا .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٤٩٤١

ISBN — 977 — 01 — 4412 — 6

مكتبات الأسرة



بسعر رمزي

خمسة وعشرون قرشا

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٥

stx
0 11
281

0534716

مط
الهيئة المص
للكت